مجلة عصور الجديدة– مصنفة ج- المجلد 9– العدد 2- عدد خاص (سبتمبر) 1441هـ/2019م
ردمد EISSN 2600–6324 / ISSN 2170-1636 / الإيداع القانوني: Depot Légal 1156 -2014

حجز ومصادرة ممتلكات التلمسانيين المهاجرين إبان الاحتلال الفرنسي 1842-1862

The Seizure and Confiscation of the Property of the Immigrants of Tlemcen during the French occupation 1842-1862.

دة. آمال هاشمي- Amel Hachemi-
أستاذة محاضر ة ب
تخصص تاريخ حديث ومعاصر
جامعة حسيبة بن بوعلي- الشلف
hachemi_a@ymail.com

صص246- 260

تاريخ استقبال المقال: 2019/08/29 تاريخ المراجعة: 2019/09/04 تاريخ القبول: 2019/09/07

الملخص: تتناول هذه الدراسة موضوع هجرة سكان تلمسان والقبائل المجاورة لها، نتيجة هيمنة الاستعمار الفرنسي عليها سنة 1842، ليتخذ بعدها القرار النهائي في احتلال الجزائر، وهو ما شكل منعطفا حاسما في التاريخ الفرنسي، وبخاصة بعد أن شهدت تلمسان نزاعات واضطرابات داخلية كثيرة بين الكراغلة الذين تحصنوا بقلعة المشور مستنجدين بالجيش الفرنسي، والحضر الذين ساندوا الأمير عبد القادر، فجمعوا معداتهم وهاجروا معه إلى الحدود الجزائرية المغربية، فارين من هجمات بيجو.

لذلك ارتأت الإدارة الاستعمارية أن تبقي تلمسان تحت النظام العسكري، الذي قام بإحصاء ممتلكات وبنايات سكان تلمسان، والمهاجرين منهم خاصة؛ فصدرت في حقهم قرارات الحجز والمصادرة، وكان أول قرار صدر في 17-02- 1842، ونص على منح مهلة شهرين للمهاجرين للعودة إلى تلمسان، وتهديدهم بمصادرة ممتلكاتهم في حالة عدم رجوعهم.

ومن أجل إخضاع القبائل المعادية للاحتلال، قسّم الجيش الفرنسي إلى كتائب عسكرية من أجل تمشيط إقليم تلمسان وضواحيها، حيث سلك بيدو طريق سبدو إلى أن وصل إلى ولهاصة، أما كافينياك فتوجه نحو قبائل بني صميل وعين فزة وأولاد ميمون، لكسب ولائهم هناك، وفرض عليهم دفع ضريبة الاستسلام والإذعان.

ردمد EISSN 2600–6324 / ISSN 2170-1636 / الإيداع القانوني: Depot Légal 1156 -2014

ونظرا للموقع الحدودي الهام لتلمسان، كان لا بد على الإدارة الاستعمارية أن تنشئ مراكز وحصون عسكرية لمراقبة تحركات كل القبائل، والمعارضة منها خاصة، كالأنجاد وبني زناسن وبني سنوس، وهذا لمحاصرتهم ومعاقبتهم ولو كانت الأسباب تافهة، إما بالزج بهم في السجن أو بدفع غرامة مالية.

الكلمات المفتاحية: الإدارة؛ تلمسان؛ المصادرة؛ الحجز؛ الاحتلال؛ الممتلكات؛ المهاجرين؛النظام العسكري؛ المشور؛ الأمير عبد القادر.

Abstract: *This study deals with the question of the occupation of Tlemcen and the French hegemony of 1842, a decisive step in the history of French colonialism that made the final decision in the occupation of Algeria, as Tlemcen witnessed internal conflicts and disturbances between the Orghli (the local population) who had been barricaded in Almchor fortress while waiting for the help of the French army.*

The Orghlis who supported the prince Abdul Qadir gathered their equipment and moved with him to the Algerian-Moroccan border escaping attacks from Peugeot. The colonial administration had therefore decided to maintain Tlemcen under the military regime who counted the property and buildings of the inhabitants of Tlemcen, and immigrants in particular, and returned the right of seizure and confiscation order,

The first decision of 17 February 1842 provided for two months for the return of migrants to Tlemcen. If they did not do so, their property and land would be confiscated.

In order to obtain the acquiescence of the anti-occupation tribes, the French army was divided into military battalions in order to rake the territory of Tlemcen and its surroundings. Bidou followed the path of Sabdo until his arrival at Oualhassa, and Cavignac went to the tribes of Bani Sumail, Ain al-Faza and ouled mimoun to gain their allegiance and compel them to pay taxes of the surrender and submission.

Regarding the importance of the border site of Tlemcen, the colonial administration had to establish military posts and fortresses to track the movements of all the tribes, especially those of the opposition, such as Anjjad, Beni Znassen and Beni Snous, to besiege and punish them for the most extreme reasons, either by imprisonment or by fine.

Keywords: *administration, Tlemcen, confiscation, seizure, occupation, property, immigrants, military regime, El Mechouar, Prince Abdul Kader.*

مقدمة: لقد شهدت تلمسان عدة اضطرابات ونزاعات داخلية وخارجية خلال حقب تاريخية مختلفة، أدت إلى انهيار معظم مبانيها إلى أن احتلت من طرف الجيش الفرنسي الذي عاث فيها فسادا فشهدت الدمار والخراب، و هجرها أهلها، متجنبين هزيمة قد تلحق بهم، راغبين في تشكيل قوة محاربة، بالانضمام إلى الأمير عبد القادر ومساندته، وبالمقابل كان بيجو يتوغل بجيوشه نحو الأراضي المجاورة كمنطقة سبدو جنوبا، حيث طوقها وأجبر سكانها على الخضوع والاستسلام، متبعا في ذلك نظام المشيخات الذي اعتمده الأمير عبد القادر في تنظيماته الإدارية، حتى لا يضطرب وضع القبائل باعتبار أنهم قد ألفوا ذلك النظام مع أميرهم، وبعد أن تسلم بيجو تقارير العسكريين حول الوضع العام لتلمسان واطلع عليها، تيقن بأن إقليم المدينة ملائم للعيش؛ فراح يقدم التحفيزات والمغريات أمام المعمرين الأوروبيين تشجيعا لهم على الهجرة إلى تلمسان، ومن خلال ما تقدم؛ فإن هدفنا الأساس من هذه الدراسة هو تبيين مدى طغيان الإدارة الاستعمارية في إصدار قرارات مجحفة في حق الجزائريين، ولذلك ركزنا على الإجابة عن التساؤلات التالية:

- ما السبب الذي جعل الإدارة الاستعمارية تقوم بمصادرة أملاك القاطنين بتلمسان والقبائل المحاذية لها؟ وما هي الأبعاد التي تخفيها الإدارة الفرنسية في تشجيع المعمرين على الاستقرار بتلمسان، وتقديم التسهيلات والامتيازات المتنوعة لهم، ومنعها على الجزائريين؟

1- هجرة سكان مدينة تلمسان سنة 1842: في 24 جانفي سنة 1842 انطلق بيجو (Bugeaud) من وهران مجهزا بحامية عسكرية قوية نحو تلمسان، وعندما أوشك على دخول المدينة علم بذلك البوحميدي[1]؛ فأمر سكانها بالخروج منها، والتوجه إما نحو المرتفعات القريبة كبني سنوس وإما نحو أراضي المغرب الأقصى[2] ؛ فقد كان أغلب قاطنيها من الحضر الذين هجروها ولحقوا بالأمير[3]، بعدما مكث فيها خمس سنوات، أما بقية الفئات الاجتماعية الأخرى كاليهود والكراغلة؛ فمكثوا هناك محصنين بقلعة المشور ينتظرون حضور الجنرال بيجو Bugeaud.

ومن بين القبائل التي هاجرت "أولاد ميمون 1842"[4] وأولاد سيدي عبدلي[5] وأولاد ورياش(1845)[6] ، وقد فرت كلها نحو المغرب الأقصى محملة بالبضائع والمؤن والقطعان[7]. وكانت معظم القبائل التي تركت ممتلكاتها موالية للأمير عبد القادر، كما حرضت هذه الأخيرة على تغيير وجهتها نحو المغرب الأقصى، ولكن سلطان المغرب رفض استقبال كل العائلات القادمة من الجزائر[8]، بعدما كان قد قدم يد المساعدة لقبائل الحشم وبني

عامر[9] الفارة من ضربات الاستعمار الفرنسي خلال سنة 1836، لأن الضغوطات الفرنسية وتحريضاتها كانت أكبر من قوة الأمير، ولذلك طرد وأبعد الجزائريون من المغرب الأقصى[10].

ولما دخل الجيش الفرنسي تلمسان في 31 جانفي سنة 1842 وتمركز فيها، قام القادة العسكريون التابعون للقسمة بحملات استكشافية بضواحي تلمسان[11]، حيث سلك بيدو (Bedeau) طريق سبدو بتاريخ 1842/02/16، فانتقل من قبيلة إلى أخرى: من بني سنوس إلى بني ورياش وبني صميل[12] وبني ورنيد[13] وصولا إلى منطقة ولهاصة، أين توجد قرية تربان (Terbene)، حيث رحب به من طرف قائدها بن خالد الذي بلغه- بدوره- آمان وولاء الولهاصيين، وباعتباره رئيسا للقبيلة، فإنه عمل على منع أي تمرد قد يحدث في هذه المنطقة، بخاصة وأن البوحميدي خليفة الأمير هو من أبنائها[14].

أما كافينياك (Cavaignac) فإنه ركز- من خلال رحلته وتنقله بين القبائل[15] وفي تصريحاته- على تقديم يد المساعدة للقبائل المهاجرة، ومنحهم الأمان في حالة خضوعهم وإذعانهم خوفا من مقاومات أو ثورات داخلية[16].

2- إذعان بعض القبائل المهاجرة وعودتها إلى الجزائر: أثناء توافد القبائل والعائلات نحو المرتفعات الحدودية الجنوبية- سبدو-، أصدر بيجو (Bugeaud) قرارا بتاريخ 1842/02/14 ينص على منح مهلة شهرين لكي تعود القبائل المغادرة التي كانت تقطن أو تمتد ممتلكاتها وأراضيها من أراضي سيدي بومدين إلى أراضي عين الحوت[17]، وفي حالة عدم رجوعها، فإن ممتلكاتها سوف تصادر وتحجز[18].

وبعد مرور سنتين من الاحتلال، قامت السلطات العسكرية بإحصاء الممتلكات[19]، منفذة القرار الصادر من الحاكم العام المؤرخ بتاريخ 1843/02/26، والذي ينص على أن كل المباني والأراضي تصبح ملكا للدولة الفرنسية، وبتاريخ 1844/12/07 اجتمعت اللجنة الإدارية[20] التابعة لناحية تلمسان من أجل اتخاذ قرار مصادرة أملاك المهاجرين، وفي حالة رجوعهم يعوضون مقابل حجز وتأمين الملكيات واستغلالها باحترام إلى أن ينظر فيها بقرار شرعي من السلطات العليا[21]، وأمام هذه القرارات المجحفة والتصرفات اللاعادلة، هل ينتظر وقار وولاء مع مثل هذه الممارسات العدوانية؟

ومن القبائل التي طلبت الأمان بني عامر والغرابة[22] والغسل، حيث قرر كافينياك (Cavaignac) إسكانهم بالأراضي والأقاليم الخالية ما بين منطقتي يسر والسيكاك، وجعلهم تحت مراقبة الضابط مكماهون[23] (Mac Mahon).

وقد ساعد كافينياك قبيلة الغسل للدخول إلى الجزائر، بعدما حدث قتال عنيف بوادي كيس[24] مع قبائل مغربية، وكان النصر حليف فرنسا، وهذا بعدما زحف كافينياك نحو الأراضي المغربية بتاريخ 1845/12/07، وكان عدد خيام هذه القبيلة 600 خيمة، فارتكزوا بمنطقة ولهاصة وترارة[25]، كماصدر قرار بتاريخ 1846/06/15 نص على تعداد 910[26] خيمة من مختلف القبائل عاودت استقرارها بأراضي مدينة تلمسان[27]. حينها قرر كافينياك الزحف نحو المناطق الجنوبية والشرقية والغربية لتلمسان ليستولي عليها، وينشئ بها حاميات عسكرية، وبخاصة بمنطقة سبدو عام 1847، أين يتواجد حصن الأمير عبد القادر[28].

قام كافينياك بإعادة تجهيز وتموين جيشه للتصدي للقبائل المقاومة[29] ومحاربتها؛ ونجح في إخضاعها لسلطته، وفرض عليها الضرائب، واستولى على الغنائم التي قدرت بـ500 جمل وحصان و30.000 نعجة، ثم عين الضابط بازان (Bazaine)[30] رقيبا عليها.

وأهم ما نتج عن سياسة كافينياك (Cavaignac)، أنه استطاع أن يكسب خضوع معظم القبائل تقريبا ماعدا تلك التي هاجرت إلى المغرب الأقصى ولم تعد، وكانت آخر شخصية سلمت نفسها هي شخصية الأمير عبد القادر بتاريخ ديسمبر 1847، الذي كانت معه آخر وأقوى حامية تطلب الأمان، وبالتالي ستعرف منطقة تلمسان هدوء نسبيا، حيث تستمر القبائل في إذعانها الواحدة تلوى الأخرى، وفي دفع ما عليها من غرامات و"خطيات"[31]؛ فقبيلة حميان غرابة مثلا كانت موالية للأمير، وفرض عليها دفع ضريبة قدرت بـ100.000 ف.ف في حين رفضت قبيلة بني سنوس- خلال سنة 1848- تسديد ما عليها من ضرائب وعشور وزكوات، وكانت تضم حوالي 130 خيمة، تنحدر من عروش الكاف[32]، وكانت قد استقرت بوادي تمكسالت[33]، ولكنها لم تلبث أن حوصرت وحوربت، ثم اجتمع نبلاء وشيوخ القبائل للتأثير عليها فأقنعوها لتدفع ما عليها خلال شهر سبتمبر[34] مباشرة.

3- مهام إدارة الجباية التابعة لتلمسان(1842-1848): بعدما طوق الجيش الفرنسي منطقة تلمسان وضواحيها، قرر معظم الضباط العسكريين المكوث في المنطقة والبقاء فيها، نظرا لموقعها الممتاز ومناخها الملائم للعيش، لذلك كان على الإدارة الاستعمارية أن توفر الظروف المريحة للمستوطنين كالسكن والأمن؛ فراحت السلطات تؤسس إدارة للتسجيل (enregistrement) طبقا للأمر الصادر بتاريخ 1841/10/19، وكان دور هذه الإدارة تسجيل عقود العقارات وتسلُّم جباية التسجيل، إذ أحصت سنة 1842 حوالي 1033 عقارا أصبح

تابعا للدومين (domaine)[35]، والذي من مهامه المحافظة عليه والعمل على ترميمه وتسليمه للمستوطنين بعدما سلب من مالكيه الأصليين وهم الجزائريون طبعا.

ولما أنشئت مصلحة إدارة الجباية، عين عليها قابض التسجيل (receveur de l'enregistrement et des domaines)، وهو لوترساك (Letersec)[36] الذي عوضه- عام 1845- مورال (Morel)، مراقب التسجيل في الدومين، وكان مورال (Morel) عضوا من أعضاء اللجنة الاستشارية المخصصة لمراقبة المعاملات العقارية المرخصة من طرف هذه اللجنة التي تدلي برأيها حول المهام الخاصة بمستثمرات الدومين التابعة للدولة[37]، وكانت هذه المهام تؤدى بمساعدة دوريو جوزاف (M.Durieux Joseph) الذي عوض لوترساك (Letersec) بالنيابة، أما إدارة الجبايات فكانت تحت تصرف الشاوش بمرتب سنوي تراوح ما بين 600 فرنك إلى 1000 فرنك[38]، وقد ترأسها أحيانا يعقوب بن يشو.

وبحلول سنة 1844، استقر الوضع الداخلي للمستعمر، الذي قدم طلبات الحصول على عقارات، فاستجابت الإدارة لذلك، منفذة قرار ترخيص بيع العقارات[39] والمباني، حيث كانت لا تتم هذه المبيعات إلا بدفع الرسوم الجبائية التي يستلمها المحصل الجبائي مما يزيد في مردودية خزينة المدينة.

كما أنه لم تتوقف مهام كل من القابض الجبائي والمحصل الجبائي عند ذلك الحد، بل تعدتها إلى أعمال أخرى، إذ حرر محضر بتاريخ 1845/03/10، يكلفهما بتسلم ملكيات المنازل التي كانت مستغلة من طرف الجيش، وتسجيلها في سجل أملاك الدولة (الدومين)، مع تأجير المنازل غير المستغلة[40]، ويتم ذلك بحضورهما وتحت مراقبتهما، ولتسهيل مهامهما أنشأت فرنسا مقرا بتلمسان خاصا للدومين ما بين 1846 و1848 بمبلغ قدر بـ40280 فرنكا فرنسيا[41] ، حتى تتم العمليات الجبائية والتحصيل الضريبي بكل سهولة.

4- **مصادرة أملاك التلمسانيين والإجراءات التي اتخذت في حقهم:** لقد أحصت الإدارة الاستعمارية بتلمسان ثلاث فئات سكانية هي: فئة الحضر وفئة الكراغلة والأقلية اليهودية، وكان لابد على المستعمر أن يجد لهؤلاء حلولا مناسبة، لأن الكثير من الجزائريين سلبت ملكياتهم واستنزفت أموالهم، بحجة تسديد ما عليهم من ضرائب، يدفعها المسلمون خاصة، من زكوات وعشور وغرامات، حيث بلغ ثمن الغرامات التي دفعها هؤلاء خلال سنة 1844: 28954 فرنكا[42].

كان من الأولويات على الإدارة الاستعمارية أن تعوض الجزائريين نقدا مقابل أراضيهم المحجوزة، ولكن ذلك صعب فكثيرا ما تعذّر التعويض، لذلك منحت لهم- بدل ذلك- أراضي

غير صالحة للزراعة خارج أسوار المدينة، وأحيانا كانت تسلم عقود هبة مؤقتة على شكل تعويض أو تحويل لصالح السكان الأصليين، ولكن ذلك ظل أدراج الرياح ولم يتحقق منه شيئ، حيث دونت قوائم للسكان الأصليين للحصول على تعويض، لكن لم تتم الموافقة عليها؛ فاحتجوا بتقديم شكوى لأعضاء اللجنة سنة 1846، وإلى غاية صدور أمر سنة 1848 لم يتحقق شيء مما انتظره هؤلاء المحتجون، لأن الإدارة الفرنسية تعمدت عدم معالجة تلك الشكاوي، حيث حورب العرب المسلمون بضريبة الحجز والمصادرة الكلية للممتلكات، لهذا تعمدت الإدارة تقسيم المسلمين إلى 3 أصناف وهم:

1- الذين لم يغادروا تلمسان، ودخلوا قبل 1843/02/26 تسلم لهم أملاك ولكن بدون ترخيص رسمي من طرف الدومين[43].

2- من غادر ودخل أثناء الفترة المحددة ردت له ممتلكاته من طرف اللجنة الإدارية الاستشارية.

3- أما الذين غادروا ثم عادوا بعد المدة المحددة؛ فلهم أراضي منحت لهم عقودها المؤقتة كهبة.

ولكن الإجراءات المذكورة كانت حبرا على ورق؛ فالمجلس الإداري لم يوافق عليها، لأن اللجنة لم تتمتع بسلطة التنفيذ والنهي، وبذلك سلبت حقوق الجزائريين الذين فقدوا ممتلكاتهم وأهينت كرامتهم[44].

بتاريخ 1845/11/09 صدر أمر نص على إمكانية بيع أملاك الدومين بالجزائر، وقد شرع في تنفيذه بتاريخ 1853/04/16 حيث تم بيع الكثير من الأراضي في الجزائر.

ومن نماذج ذلك صدور قرار سنة 1850م نص على مصادرة 12 بناية بصفة نهائية، لإنشاء ثكنة جديدة باسم قورملة (Gourmelah)، وقد حملت العمارات أرقاما للتمييز بينها[45]، وكانت ملكا لعائلة قورملة الكرغلية التي عوضتها السلطات بمقهى يقع بجانب محكمة القاضي[46]، كما تم مصادرة منزلين آخرين وأضافتهما إلى قطعة الأرض التي خصصت لإنشاء الثكنة؛ فالمنزل الأول شكل عائقا للمواصلات، وكان ملكا لليهودية ربيكا بن قدور(Rebecca Ben Kaddour)، أما الثاني فكان مهدما أهمله مالكه اليهودي سعود أوقاي (Saoud Ogay)، ولذلك اقترح قائد الكتيبة على قابض الدومين تسليم 2500 فرنك للمالكة ربيكا و1500 فرنك لسعود، بغية فتح طريق على طول جدران الثكنة[47] لتسهيل عملية التنقل، وبخاصة على العائلات اليهودية القاطنة بالجوار.

كما تمّ بيع أربع قطع من الأراضي لإنشاء شارع لالة سومة بتلمسان بتاريخ 1852/10/19 بقيمة 51 فرنكا للشاري شارل هاكت (Charles Hecquette)، وقد قدرت مساحتها بـ99 سنتآر و88م[48]، وهذا لتسهيل إقامة المهاجرين المعمرين بتلمسان، كما صدرت قرارات إمبراطورية بتاريخ 1859/06/07 نصت على مصادرة ممتلكات عائلة أولاد الحبيب، وهي عبارة عن 66 قطعة أرض، وبالتاريخ نفسه صودر منزل لعائلة محمد بن خوجة[49]، وإذا تصفحنا قرارات الإدارة الفرنسية لحجز ممتكلات التلمسانيين، نلاحظ أنها كانت سلسلة من النصوص والمراسيم صدرت خلال سنوات مختلفة، لذلك سوف نتناول نماذج منها؛ فنذكر مثلا القرار الإمبراطوري بتاريخ 1860/11/04، الذي نص على مصادرة ممتلكات ورثة بوزيان ولد المختار بن أحسايني بتلمسان[50]، وتحويلها إلى ممتلكات الدومين.

من خلال هذه النماذج، لوحظ بأن عمليات الحجز لممتلكات الجزائريين ومصادرتها من أجل توسيع الطرقات وإنجاز العمارات والبنايات المختلفة، لم تتوقف بل استمرت والأمثلة عديدة، نذكر منها قرار 1861/10/13 الذي نص على مصادرة- بصفة نهائية- منزل يحمل رقم 779 يقع بتلمسان كان ملكا لعبد القادر وأخيه محمد بن دي مصطفى أبو عياد من أجل توسيع شارع الزيت (Huilerie)، ونفذ القرار بعد المراجعة الاستشارية الإدارية بتاريخ 1862/06/25[51]، ومن خلال هذه النماذج، يمكننا القول بأن الهدف من عمليات البيع والمصادرة هو إنشاء وتوسيع المراكز الاستيطانية.

5- اقتراحات السلطة الفرنسية لتعويض ممتلكات السكان الأصليين: إن عودة الجزائريين إلى تلمسان وحجز ممتلكاتهم شكل صعوبات للسلطة الفرنسية، لذلك اضطرت الإدارة إلى عقد اجتماع[52] وتحرير محضر بتاريخ 1844/12/07 ينص على تطبيق قرار مصادرة أملاك المهاجرين الذين يعوضون عند عودتهم إما نقدا أو بعقارات؛ فالكثير منهم عاد إلى بيته واستغل آخر بصفة مؤقتة منتظرا صدور قرار في حقه، رغم أن البيوت كانت آيلة للانهيار، وهذا ما دفع اللجنة الإدارية إلى الخروج بعدة قرارات منها:

1- تأمين الملكيات واستغلالها بتحرير عقود.

2- تعويض الملاكين الجزائريين، بملكيات أخرى في حالة المصادرة التامة للممتلكات.

3- الإعلان عن الفائض من الملكيات التي غاب أصحابها أو هاجروا، والتي تبقى تحت الحجز أو المصادرة حتى يتخذ فيها إجراء نهائي.

4- وجوب تعويض الجزائريين عند مصادرة وحجز ممتلكاتهم وتعلن الدولة عن ذلك.

5- في حالة عدم تعويضهم نقدا يجب مصادرة وحجز جزء من أملاكهم.

6- أما غير المهاجرين الذين بقوا بالمدينة فتعاد لهم أملاكهم أو يعوضون عليها.

7- ضرورة طمأنة الجزائريين بإمكانية المحافظة على ملكياتهم في حالة ولائهم للسلطة الفرنسية.

8- انتظار آخر أجل وهو تاريخ 1845/04 حتى تتم عمليات الحجز والمصادرة[53].

9- أما بخصوص القبائل التي أعلنت عصيانها ضد الفرنسيين- كأولاد ميمون وأولاد سيدي عبدلي- فقد صدر في حقها أمر سنة 1845، ينص على مصادرة كل ممتلكاتهم وأرزاقهم بدون منازع.

10- وبتاريخ 1848/04/08 وقع على عريضة تنص على حجز ومصادرة أراضي كانت ملكا للقبائل التي كانت موالية للأمير.

فهل نفذت هذه القرارات؟ وكيف كان مصير المهاجرين عند عودتهم إلى المدينة؟

وللإجابة على هذه الأسئلة، يجدر بنا أن نعود إلى التقارير الصادرة بعد إنشاء المفوضية المدنية بتلمسان خلال سنة 1851، حيث لوحظ بأن الإدارة قد حررت لائحة بتاريخ 30 ديسمبر 1852 تضم اسماء 204 جزائريين، عقاراتهم قد مسها قرار الحجز، والتي يجب أن تعاد لأصحابها، ثم صدر قرار آخر سنة 1853، نص على إعادة 915 مبنى لمالكيه الأصليين، وتعويض حوالي 282 مالكا بمنحهم أراضي بدون عقود أو رخص قضائية تثبت ملكيتهم[54]، وهذا ما أثار شكوك التلمسانيين تجاه التقارير الإدارية التي يظهر من خلال نصوصها الغموض والتجاهل.

6- عمليات تمليك المستوطنين: من التزامات الإدارة الاستعمارية توزيع الأراضي والمباني على الأجانب وترخيص المشاريع لهم، وبدون مقابل في الكثير من الأحيان، بينما تنتزع ممتلكات المسلمين وتصادر، ويسددون عليها ضرائب وغرامات، وقد نفيد القارئ بعرض بعض الدراسات التي عاينت وضع بيوت المسلمين المنهارة المستغلة من طرف الجيش، والتي تقع بالقرب من ممر الحدادين، حيث حررت اللجنة الاستشارية الإدارية تصريحا مقررا بتاريخ 1845/03/06 نص على عدم صلاحية هذه البيوت للسكن، وقد رخصت اللجنة الإدارية للدومين- وبحضور المحصل الجبائي والقائد الأعلى للجيش- بتحويل هذه الملكيات أو المساكن إلى ملك للدومين، مع تعويض أصحابها المسلمين[55]، حتى تنجز كل المرافق العمومية، من توسيع الطرقات والممرات وبناء الجسور...

أما المباني غير المستغلة؛ فقد توصلت اللجنة إلى تحرير محضر مؤرخ في 1845/07/10 نص على تأجير هذه العقارات لمدة محددة.

الجدول التالي: يمثل تأجير العقارات التابعة للدومين، لفترات محددة من خلال المحضر المؤرخ في 1845/07/10[56].

الرقم	طبيعة العقار والمباني	الموقع	تاريخ الحجز	تاريخ الاستغلال	مدة التأجير	اسم المستأجر	قيمة الإيجار(فرنك/ فرنسي)
1	قطعة أرض	زواقة (Zouaga)	1845/06/27	1845/01/01	3 سنوات	حماد الحصار	40
2	منزل	حي القرآن (Coran)	1845/06/27	1845/01/01	3 سنوات	حماد الحصار	100
3	منزل	حي سيدي هدام	1845/06/27	1845/07/01	3 سنوات	محمد بن أبدجي	30
4	منزل المورس	حي الأطفال	1845/06/27	1845/07/01	3 سنوات	محمد البادسي	30
5	5 قطع أراضي	أمباط (Ambett)	1845/06/27	1845/07/01	15 شهر	محمد البادسي	100
6	منزل	حي السكان	1845/07/30	1845/07/01	9 سنوات	ليورات Léorat	50
7	منزل	حي الصابون	1845/07/30	1845/07/01	سنة	عبد القادر ملياني	60
8	منزل بتبعية	ممر باب الحديد	1845/07/30	1845/07/01	6 سنوات	Bazaine بزاين	140

Le receveur des domaines soumet à l'approbation de la commission, les beaux immeubles domaniaux passes de gré à gré, 10/07/1845. A.N.O.M. Boite: F/80/786 .

انطلاقا من المعطيات الواردة في الجدول، نلاحظ ما يلي: أن مدة الإيجار تختلف من شخص إلى آخر، وهذا حسب أهمية العقار وموقعه الجغرافي، إضافة إلى قيمة الإيجار التي تختلف هي الأخرى من ساكن لآخر، ويتضح هذا بمجرد إجراء عملية حسابية للمقارنة بين ساكن فرنسي وآخر جزائري، حيث نجد الأول وهو ليورات، قد أجر له منزل بحي السكان لمدة تسع سنوات بقيمة 0.46 ف.ف للشهر الواحد، في حين نجد الثاني وهو عبد القادر المليانى قد استفاد من إيجار بيت بحي الصابون لمدة سنة ب 5 ف.ف للشهر الواحد. من خلال هذه المقارنة توصلنا إلى: أن إدارة الدومين كانت غير نزيهة وغير عادلة في تحديد قيمة الإيجار، وهذا ما يعكس انعدام وغياب العدالة الاجتماعية.

أما عن الأملاك التي يعوض أصحابها، فسوف نلخص لها بعض النماذج وهي كالتالي:

1- المنزل المتواجد بحي السكان أجر للسيد ليورات(Leorat) لمدة 9 سنوات، وهذا تعويضا لمنزله الذي أقتطع من مساحته لتوسيع حي سيدي الإخوان.

2- بناية أجرت للمسمى بازان (Bazaine) رئيس مكتب العرب لتلمسان لمدة 6 سنوات، وهذا مقابل مهامه الوظيفية، وحددت تلك المدة للقيام بعملية ترميم هذه البناية.

3- بناية كانت تحمل رقم 10112 غادرها أصحابها، واستغلت من طرف يهودي ليشاساياك (Lichasayac)، وهذا المبنى لما صودر أصبح ملكا للدومين .

كما كانت تصدر قرارات يتم من خلالها استبدال المنازل؛ فمثلا منزل يقع بحي باس (Basse)- ملك لورثة عائلة بن قبيل- يستبدل بمنزل آخر ملك للدومين خاص بالمصالح المالية، وهذه الطريقة كانت تتم بشكل ودّي[57]، وهذا لتمويه الجزائريين وتضليلهم بوعود كاذبة.

والسؤال الذي يطرح هو: كيف كان الجزائري يرضى بتغيير مقر سكناه؟ ألا يعتبر هذا مجرد احتيال على بيوت ذات طابع أندلسي جميل وضغوطات قد مورست على الملاكين؟

توصلنا- من خلال بعض الوثائق التاريخية- بأن اللجنة الاستشارية لتلمسان كانت تبرم عدة اجتماعات طارئة لمعالجة قضايا المستوطنين، بينما تتماطل وتتجاهل المسائل العالقة الخاصة بالجزائريين؛ فمثلا نجدها تعقد اجتماعا بتاريخ 1848/04/13، لدراسة طلب مستثمرة فلاحية قد سلمها بالمون (Balmon)، وهو جزار فرنسي إلى القابض الجبائي، رغبة في الحصول على قطعة أرض مساحتها 20 آر و3 سنتآر، تقع على بعد 4 كلم شمال تلمسان محاطة بحصن وتستغل لتربية المواشي، وبعد المشاورة والمداولة التي تمت بالمجلس- مع اتخاذ بعض الشروط- وجد بأن المكان صالح لتربية الأغنام، وأنه بعيد عن المدينة، ولكن يجب على الجزار أن يدفع الريع (rente) قدر بـ7 فرنكات مقابل حقوق الجرد

والتسجيل الجبائي[58]، وهذا من أجل ضمان استقرار المستوطنين وتأمين العيش الرغيد لهم.

من خلال عرضنا لهذه المعطيات وهذه النماذج يتضح بأن السلطة الاستعمارية كانت ظالمة بتقديم تلك التسهيلات والامتيازات للأوروبيين الدخلاء، ومنعها عن المسلمين الذين حرموا منها جورا وقهرا.

الخاتمة: في الختام تجدر الإشارة بأن الإدارة الاستعمارية كانت طاغية من خلال إصدارها قرارات ظالمة تعسفية في حق الجزائريين، وهذا باستغلال ممتلكاتهم، وحجزها وتحويلها إلى ملك للدومين، وكل شخص هاجر نحو المغرب الأقصى- وربما طال غيابه ولم يتجاوز 3 أشهر- إلا وسارعت السلطات والإداريون والمحصلون للجباية إلى جرد أملاكه أو بناياته وحبسها، وتحويل عقودها إلى عقود تابعة للدولة، وليس للمالك الحقيقي الحق في التظلم أو الشكوى أو طلب التعويض، وبذلك يتضح لنا كيف جهل الجزائري وفقر، وزادت معاناته في الحياة.

المراجع:

1- سلطة البوحميدي: كان يمتد حكمه في عهد الأمير من قبيلة بني عامر والغسل وتلمسان وأنجاد- قبائل تافنة- ندرومة ووجدة. ينظر:

- Jean Grimaud, Monographie de la commune de Pont de l'Isser, société anonyme des papeteries et imprimerie, L. Fouque, Oran, 1929, p95.

2- Marcel Emerit, l'Algérie à l'époque d'Abdelkader, Editions Larose, Paris 1951, p22.

- L.Piesse et J.Canal, les villes Algériennes, Tlemcen, librairie Africaine et coloniale. A.Barbier, Paris, 1889, p54.

- De Pimodon, Tlemcen sud Oranais (1899-1900), 3ème Edition, Honoré Champions librairie, Paris, 1903, p61.

3- الأمير عبد القادر اتخذ سياسة إخلاء كل حاضرة من الحواضر، كتلمسان ومستغانم ومعسكر وتجريدها من المواد الغذائية وحرق معداتها، حتى لا يترك أي شيء يرغب الجيش بالبقاء في المدينة، لكن كانت خديعة الكراغلة الذين أغلقوا على أنفسهم المشور ومنعوا الأمير من الدخول وفتحوا أبواب القلعة لجيش بيجو ومرافقيه، ينظر:

- L.Piesse et J.Canal, Op.cit, p54.

4- أولاد ميمون: هي قبيلة تنتمي الى البلدية المختلطة عين الفزة التابعة لبلدية سبدو، أنشئت كمجمع سكني عام 1861 ، وتبعد عن تلمسان بـ20 كلم شرقا ، ينظر:

- Congrès d'Oran, Oran et l'Algérie en 1887, notices historiques scientifiques et économiques, Tome 1, librairie éditeur chez Paul Perrier, Oran, 1888, pp 113-117.

5- أولاد سيدي عبدلي : تقع في جسر يسر(بن سكران) ، تنتمي إلى قبائل بني عامر ، ينظر:

- Georges Yver, Correspondance capitaine Daumas à Mascara (1837- 1839), typographie Adolphe Jourdan, Alger, 1912, p 616.

6- أولاد ورياش: قبيلة تنتمي إلى الأغاليك الجبلية حيث تمتد من جنوب غرب بني ورنيد إلى شرق بني سنوس. ينظر:

Ibid, p 486 .-

7- André Lecocq, Histoire des débuts de la colonisation, de Tlemcen (1840-1870), Société anonyme des imprimeries et Papteries L .Fouque, pp23-24/Jean Grimaud, Op.cit, p91.

8- القبائل التي رفضت تواجد القبائل الجزائرية بالمغرب الأقصى هي قبيلة بني وزان، وأما القبائل التي رفضت البقاء وعدم الرضوخ فهي قبيلتا: أنجاد وبني سناسن، ينظر:

- André Lecocq, Histoire des débuts de la colonisation, Op.cit, p p24,29.

9- قبائل الحشم وبني عامر و أولاد سيدي عبدلي: هي بطون وعشائر تنتمي إلى معسكر،تنقسم قبيلة الحشم إلى قسمين وهما الحشم الشراقة ، وهي قبيلة تمتد من سهل غريس إلى مرتفعات البرج والقلعة ووادي الحداد ووادي العابد إلى سهل فرطاسة و تنقسم إلى خمسة بطون وهي :حبوشة وأولاد العباس وأهل غريس والمحاميد وأولاد عيسى بن عباس ، أما الحشم الغرابة يمتدون نحو غرب معسكر ومنطقة فروحة وعين الفكان والدوبلينو ،ينظر:

- Jean Grimaud, Op.cit, p93.-Georges Yver, Op.cit, p 9.

10- André Lecocq, Histoire des débuts, Op.cit, p24.

11 - E.Pellissier De Renauld, T3, Librairie militaire, J .Domaine librairie éditeur de l'empéreur, Baptiste, Paris, Alger, France, 10/ 1854 , p195. -André Lecocq, Histoire des débuts, Op.cit, pp23-24.- L.Piesse et J.Canal, les villes de l'Algérie, Op.cit, p54. - André Roche, Tlemcen à l'époque Ottomane, Mémoire de maitrise section arabe, Université de lettres d'Aix en Provence, année 1984-1985, p4.

12- بني صميل: قبيلة تنتمي إلى عين الفزة، حيث كانت تضم 13 مستثمرة فلاحية وقبائل أهل الواد وبني عاد وأولاد ميمون ، ينظر:

- Congrès d'Oran année 1888, Op .cit, p117-M de Peyermhoff, Enquête sur les résultats de la colonisation officielle de 1871 à 1895, T1-2 , imprimerie typographique J. Torrent, Alger, 1906, p 268.

13- بني ورنيد: قبيلة تنتمي إلى بلدية سبدو المختلطة ، ينظر:

-Congrès d'Oran ,1888 , Op. cit, p 121.

14-S.H.D, Boite : 1H/87 : Algérie correspondance, Novembre et Décembre, 1842 (Dossier 2 provinces d'Oran). - E.Pellissier De Renauld, T3, Op.cit, p86.

- هذا القرار مأخوذ من تصريح الجنرال بيدو(Bedeau) بتاريخ 1842/10/03، حيث قال : أن قرية تربان (Terbene) كانت عبارة عن ملجأ لمعاقبة ونفي الرافضين لدفع الضرائب للعثمانيين بتلمسان، ينظر:

- S.H.D, Boite: 1H/87, Op.cit.

15- الماريشال كافينياك (Cavaignac): بداية رحلته كانت خلال شهر نوفمبر 1844، اتجه نحو منطقة سبدو، اجتاز المناطق التالية العوزية (Les ouazias) بني ورنيد وبني سهيل وأولاد ورياش وصولا إلى سيدي عزيز، مجتازا مغارة "قسارام روميت" (Gesseram Roumet) إلى أن وصل أخيرا إلى سبدو، ينظر:

-S.H .D, Boite : 1H/212, Journal de la colonne général Cavaignac, expéditionnaire de Tlemcen, 11/1844.

-وخلال شهر أكتوبر 1845، توجه نحو منطقة ندرومة، حيث اجتاز مرتفعات ترارة وولهاصة، ينظر:

_ André Lecocq, Histoire de la colonisation, Op.cit, p25.

16-E. Pellissier De Renauld, T3, Op.cit, p195.

17- عين الحوت :قرية عربية تضم 100 ساكن كلهم فلاحون ، يمر عليها وادي الصفصاف ، وفيها مغارة تحوي بركة مائية تسبح فيها أسماك صغيرة مختلفة الألوان ، كما نجد فيها منبعا مائيا ساخنا . ينظر:

-Congrès d'Oran, Op.cit, p 110.

18- Marcel Emerit, L'Algérie à l'époque de l'Emir, Op.cit, p122. - André Lecocq, Histoire des débuts, Op.cit, p70. -Jean Grimaud, Op.cit, p91.

19- André Lecocq, Les débuts de la colonisation, Op.cit, pp23-24./L.Piesse et J.Canal, les villes, Op.cit, p54./André Roche, Op.cit, p4./E.Pellissier De Renauld, T3, Op.cit, p195.

20- أعضاء اللجنة الإدارية هم كالتالي: برنارد (Bernard commandant de place) القائد الأعلى للمكان. بازان (Bazaine) رئيس مكتب العرب لتلمسان كومباي (Combay) طبيب. قوبار: نقيب (Gaubert Capitaine chef de genie) درفيو: قابض بالدومين (Derview receveur domaine)، ينظر:

-A. N. O . M, Boite : 2M183/184 : Dossier des villages de colonisation. (Tlemcen), 07/12/1844.
21- André Lecocq, Histoire des débuts, Op.cit, p28.

22- قبيلة الغرابة: تعيش جنوب وهران، تمتد من منطقة تليلات إلى غابة مولاي إسماعيل وصولا إلى سهل سيق، كانت هذه القبيلة تنتمي إلى مخزن الأتراك، و تضم 15 قبيلة ، ينظر:

- Georges Yver, Op.cit, p 7.

23 - مكماهون (Mac Mahon): ولد بتاريخ 1808/06/12 في سالي سوان ولوار (Sully en Saone et Loire)، كان يترأس عمالة تلمسان من1848 الى 1852، ثم نقل إلى مقاطعة قسنطينة من 1852 إلى غاية 1855، ينظر:

-R. Peyronnet, Livre d'or des officiers indigènes (1830-1930), T2, histoire et annuaire, P. et G. Soubiron, Alger, 1930, pp 217-218.

24- وادي كيس: هو الوادي الذي يفصل بين الحدود الجزائرية المغربية، بموجب الاتفاقية التي تمت بين الجنرال دو لاغو(De la Rue) وسيدي حميدة بن علي المغربي خلال عام 1845، وغرب هذا الوادي وقعت معركة إسلي عام 1844 ، ينظر:

- O. Niel, Géographie de l'Algérie, géographique politique, T2, édition challamel ainé, Paris, 1878 , p 5.
25- André Lecocq, Histoire des débuts, Op.cit, p24.

26- ومن بين القبائل التي اجتمعت في 910 خيمة هي خيمة أولاد سيدي مجاهد وبني ورنيد، خيمة أهل الواد وبني مطار وأولاد يعلى، دجوانس-عشاش- خيمة بني واسين-بني وزان- أهل الواد، أولاد ميمون، بني صميل و أولاد بلاغ و أولاد دوباش، وهذه القبائل خلال تواريخ مختلفة استقرت بأراضي مدينة تلمسان من شهر جويلية إلى غاية شهر ديسمبر من سنة 1846، بالإضافة إلى دجوانس (Djaouns) و علي ابن حميدة وعلي أحمد بن يوسف، ينظر:

- Ibid, p29.----27- Jean Grimaud, Op.cit, pp109-111.

28- حصن سبدو: أنشأه الأمير عبد القادر، ثم هدمه بيجو (Bugeaud) لما دخل إلى تلمسان بتاريخ 1842/01/31، وهدم الحصن بـ 1842/02/09. ينظر:

- L.Piesse et J.Canal, Op.cit, p54. - J.J.L. Berges, Tlemcen, ancienne capital royaume de ce nom souvenirs d'un voyage, B.Dupart, A.Challamel, Paris, 1859, p144.

29- القبائل الثائرة: المقاومة للاحتلال الفرنسي، هي أولاد نهار و حميان الغرابة وبني سنوس وبني بوسعيد، هذه القبائل في البداية لم تخضع لأي شخص وقد حاربهم كافينياك (Cavaignac). ينظر:

-S.H.D, Boite : 1/H91, Algérie correspondance 07-08/1843, Dossier n°2 Province d'Oran.

30- بازان (Bazaine): ولد بفرساي بتاريخ 1811/02/14 وهو في الأصل عالم رياضي وكميائي، وأصبح قائد أعلى بالمكتب العربي لتلمسان ما بين 1844-1845، التقى به برجس (Berges) لما زار تلمسان خلال عامي(1847-1848) للبحث عن المخطوطات، كما أنه أقام أول صلاة مسيحية بإحدى كنائس تلمسان. ينظر:

- J.J.L.Berges, Op.cit, p145. -A.N.P.P.F, Boite : 320AP1
31 – André Lecocq, Histoire des débuts, Op.cit, pp25-26.
-Tableau de la situation des établissements, 1843-1846, imprimerie nationale, Paris, 11 /1851, p5.

32- عروش الكاف: تتواجد قرب قرية الخميس وقبيلة بني سنوس، التابعتين للبلدية المختلطة سبدو، تقع جنوب شرق مغنية على بعد 21 كلم، يحدها غربا دوار أولاد سيدي مجاهد وقبائل بني بوسعيد والخميس، وشرقا قبيلة عزايل أما شمالا فقبيلة تمكسالت ينظر :

- A.N.O.M, Boite : 2M-105, village colonisation.- Congrès d'Oran, Op.cit, p123.

33- وادي تمكسالت : سميت قبيلة تمكسالت نسبة إليه، وتنتمي إلى البلدية المختلطة سبدو، ينظر:

-Congrès d'Oran, p121. ---34- Tableau de la situation des établissements, année, 1846, Op.cit, p7.
35- André Lecocq, Histoire de Tlemcen, Op.cit, p154.

36- لوترساك (Letersec): عوض السيد باكس (Bex) عام 1842 ثم عوضه (M.Morel)، ينظر:

- André Lecocq, Histoire de Tlemcen, Op.cit, p153.----37- Ibid, p153.

38- إحصائيات 1843/09/03، ينظر:

-A.N.O.M, Boite : F/80/ 839, Op.cit.----39- André Lecocq, Histoire de Tlemcen, Op.cit, p153.

40 -A.N.O.M. Boite: F/80/786, Séquestre immeuble, N°895, Année 1845.

41- Tableau de la situation des établissements Français, année 1846-1849, Op.cit, p875.

42-André Lecocq, Histoire de Tlemcen, Op.cit, p157.

43- A.N.O.M, Boite : 2M/183-184, Ordonnance 31/08/1845.

44 -Ibid.--- 45-Tableau de la situation des établissements Français, année 1846-1849, p45.

46-Tableau de la situation des établissements, Op.cit, p45. -André Lecocq, les débuts, Op.cit, p72.

47- S.H.D, Boite :1H/970 , Rapport sur la demande d'expropriation de 2 maisons pour cause , l'utilité publique , 45/12/1847 .

48- B.O.A.G, T12, année 1853, imprimerie du gouvernement, année 1854,Alger , p134.

49- B.O.C.A , T2-1859, Op .cit, p148.---50- B.O.A.C, T3- 1861, Op.cit, p814.

51- B.O.G.A, deuxième année , 1862, Op .cit, p383.

- لمعرفة مصادرة أملاك قبائل مسيردة وسواحلية التابعة لنمور (غزوات) عام 1862، راجع المصدر نفسه، ص555 .

A.N.O.M, Boite :1/N23, Demande d'expropriation d'une maison à Tlemcen qui se trouve sur le parcourt de la rue projetée 13/10/1861.

52- أعضاء اللجنة هم: برنارد (Bernard): القائد الأعلى للجيش. بازان (Bazaine): رئيس مكتب العرب. كمباي (Cambay): طبيب عسكري. قوبارت (Gaubert): نقيب رئيس الكتيبة العسكرية. درفيو (Derview) :قابض الدومين. ينظر:

- A.N.O.M, Boite: 2M/183-184. Procès verbal de la délibération du 07/12/1844.

53- A.N.O.M, Boite : 2M /183-184, Procès verbal de la délibération du 07/12/1844.

54 - André Lecocq, Histoire des débuts, Op.cit, p25.

55- A.N.O.M. Boite: F/80/786, Extrait du registre des délibérations de la commission administrative, N°73, 06/03/1845.

56- A.N.O.M. Boite : F/80/786, Extrait du procès verbal de la séance 10/07/1845.

57-A.N.O.M. Boite: F/80/786, Op.cit.- André Lecocq, Histoire de Tlemcen, Op.cit, p154.

58- A.N.O.M. Boite: F/80/786, Demande de concession d'immeuble rural, Op.cit.